حروب حزب البعث العبثية واثرها في تدمير العراق

نستذكر من خلال هذه الورشة العلمية حقبة – مظلمة أُنتهكت فيها أغلب حقوق الإنسان في العراق – استمرت لأكثر من ثلاثة عقود، وكانت تأريخًا أليمًا نظراً للجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب العراقي.

لقد خاض النظام البائد حروبا دمر بها الشعب العراقي فما ان انتهت حربا حتى ددخل بحرب اخرى الامر الذي جعل العراق في وضع مئساوياً.

الحرب الاولى الحرب العراقية الايرانية من 1980-1988(حرب الخليج الاولى)

اسباب الحرب

1- اتفاقية الجزائر التي وقعها اصدام حسين عندما كان نائبا للرئيس مع شاه ايران عام 1975 والتي تقسم شط العرب بين الجانبين، الا ان بغداد احاديا اعلنت الغاء الاتفاقية مؤكدة ان شط العرب يجب ان يكون عراقيا.
2- محاولة صدام حسين الحد من حركة الخميني واحباط محاولاته في تصديرالثورة الاسلامية الى العراق، وايران من جهتها ارادت الاطاحة بنظام صدام حسين.
3- وجود قطب اقليمي يتمثل بأيران ودولة عربية تتمثل بالعراق الذي بدأ ينهض ويقوى ولم ترغب ايران بذلك.

في الواقع لم يحقق كل من الطرفين النصر وقبولهما وقف اطلاق النار، على الرغم ان المجتمع الدولي اوهم العراق بانتصاره. فقد كانت الحرب خسائر اقتصادية مكلفة مادياً استنزفت امال البلدين وتسببت بتراجع كبير لاقتصادهما.

ما أن انتهت الحرب العراقية - الإيرانية حتى وجد صدام حسين نفسه أمام جملة من المشكلات الجديدة الأكثر تعقيداً مما كانت عليه في فترة الحرب العصيبة مع إيران، إذ كان في مقدوره حينذاك الادعاء أمام الناس بأن الحرب هي التي كانت تمنعه من تحقيق ما يفترض أن يقوم به النظام في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة التي تعرضت في فترة الحرب إلى التدمير وشهدت السوق المحلية أزمات حادة واختناقات في التموين وبطالة واسعة وتراجع في مستوى معيشة السكان. في حين لم تعد له مثل هذه الحجة بعد إيقاف القتال. يشير السيد الدكتور منذر الفضل بالمحنة التي واجهها صدام حسين في فترة الحرب بذكر الواقعة التالية:

" في مساء إحدى الأمسيات البغدادية التي خيم عليها الظلام الدامس بسبب متطلبات الحرب ضد إيران ووجوب التعتيم وعدم فتح الإنارة لكي لا تكون هدفا للطائرات المغيرة فوجئ الشعب العراقي بظهور صدام وهو يبكي من على شاشات التلفزيون في العراق قبل نهاية الحرب العراقية / الإيرانية بشهور - ويذرف دموع التماسيح بسبب استمرار الحرب مع إيران والخسائر البليغة في الجيش العراقي والأرواح والأموال والطاقات ويدعو إلى الصبر والدعاء إلى الله لإنهاء الحرب الضروس التي أشعل فتيلها.

فما أن انتهت الحرب العراقية - الإيرانية حتى أحس الناس بعمق وسعة وشمولية الكارثة التي حلت بهم والتي عاشوا تحت وطأتها سنوات عجاف قاسية ومريرة، وأدركوا الفجوة الكبيرة بين فترة ما قبل نشوب الحرب وما بعدها في مجال توفر فرص العمل ومتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي في السنة. ، كان هناك قبل الحرب تشغيل واسع للأيدي العاملة العراقية واستيراد الكثير من الأيدي العاملة من مصر وبقية الدول العربية وغيرها، خاصة وأن جزءاً مهماً وكبيراً من قوة العمل العراقية قد التحقت بمختلف أصناف القوات المسلحة العراقية، كما أن متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ في العام ١٩٨٠ أكثر من ١١٧٦,٥ ديناراً عراقياً، أو ما يعادل ٣٧٦٥ دولاراً أمريكياً، في حين انخفض هذا المؤشر بشكل حاد جداً أثناء وفي أعقاب الحرب ليصل إلى ٧٦5,9 ديناراً عراقياً، أو ما يعادل ٢٤٥٥ دولاراً أمريكياً $ في العام 1990، أي بعد أن تمت زيادة استخراج وتصدير النفط الخام في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وقبل بدء غزو الكويت.

كما ازدادت البطالة وتحولت إلى مشكلة كبيرة ترهق المجتمع وتثقل كاهل العائلات الفقيرة والكادحة وتضغط على النظام الصدامي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتدفع بأزمة البلاد إلى مستويات حادة جديدة. لقد شهد المجتمع العراقي والدولة العراقية انقساماً شديداً في الرأي إزاء الحرب وعواقبها والموقف من الأوضاع الجديدة الناشئة انقسما إلى موقفين متضادين، موقف الشعب بأغلب مكوناته وقواه السياسية المعارضة للنظام من جهة، وموقف صدام حسين ومجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الحاكم أو النخبة الحاكمة من جهة أخرى، وكان هذان الموقفان متباينين ومتعارضين، أو كانا على طرفي نقيض وفي صراع متفاقم. لم يكن الخلاف يتعلق في تقدير الشعب بأن نتيجة الحرب كانت خسارة كبيرة للعراق، في حين كان النظام ينظر إليها على أنها انتصاراً كبيراً له، حسب، بل كان الاختلاف يتبلور حول الكثير من النقاط المهمة وحول مستقبل البلاد. ومن هنا يفترض أن نجيب عن السؤال التالي :

كيف كان المجتمع العراقي ينظر إلى حالة العراق في أعقاب الحرب؟ يمكن تكثيف الإجابة عن هذا السؤال بعدد من النتائج التي تمخضت عنها الحرب العراقية الإيرانية واتجاهات تفكير الناس بشأنها :

1. لقد انتهت الحرب والنظام العراقي لم يحقق ما وعد به الشعب العراقي والشعوب العربية من انتصارات مهمة، ومنها : إلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧5 ، واستعادة الحقوق العراقية التي فرط بها في شط العرب وفي مناطق حدودية أخرى من العراق لصالح إيران. . ولم يستطع تحرير الجزر العربية الثلاث المحتلة من قبل شاه إيران قبل ذاك في منطقة الخليج العربي، جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى، التي كان يتحدث بشان تحريرها بصوت مرتفع ويزايد على دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعود لها تلك الجزر الثلاث. . كما لم يستطع إسقاط النظام الإيراني الذي اعتقد بأن نظامه المؤهل لإسقاطه، بل أشارت كل الدلائل المتوفرة لدينا إلى النظام الإيراني بقيادة الخميني قد ازداد قوة.
2. لقد حققت الدول المنتجة والمصدرة للسلاح في العالم أرباحاً طائلة ليس من بيع السلاح وحده، بل ومن بقية التجهيزات العسكرية، كما أن توقف الكثير من القدرات الإنتاجية للبلدين دفع بهما إلى زيادة استيرادهما السلعي من الدول المصدرة للسلع المصنعة، وهي في الغالب الأعم الدول الصناعية الغربية منها والشرقية.
3. لقد خرج العراق من الحرب بدين خارجي بلغ حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي توزع على عدد قليل من الدول العربية وعدد أكبر من الدول الكبرى والمؤسسات الدولية، في حين كان في مقدور إيران أن تتجنب الاقتراض الخارجي من خلال استمرار استخراج وتصدير النفط الخام بسبب تعدد موانئها البحرية واستمرار تدفق الأموال النفطية لخزينة الدولة. لقد انتهت الحرب العراقية - الإيرانية بخسائر فادحة للبلدين، إذ لم يخرج منها أي طرف بانتصار حاسم فلا العراق استطاع الوصول إلى أهدافه في الحرب، ومنها الخلاص من النظام الجديد في إيران، ولا النظام الإيراني استطاع كنس النظام العراقي عبر الحرب والإصرار على القتال ورفض إيقافها رغم النداءات الدولية والإقليمية بضرورة إيقافها. ولكن الخميني أجبر في شهر آب / أغسطس ١٩٨٨ على القبول بإيقاف القتال بين البلدين بناء على القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحت رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧، والإنهاك الذي ظهر على الشعب الإيراني وبداية تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت قد بدأت واضحة في الاقتصاد والمجتمع الإيراني. وقال الخميني

في حينها عبارته الشهيرة: "إنه كان يفضل شرب السم على قبول وقف إطلاق النار مع صدام حسين". كما وافق النظام العراقي.

4. وانتشرت في العراق خلال فترة الحرب وما بعدها عصابات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالنساء أو العهر النسوي والذكوري لأسباب ترتبط بالوضع المالي البائس للكثير من العائلات الفقيرة والمعدمة. ولم تكن بعض أجهزة السلطة المهمة، من الأمن وشرطة النجدة ومن بعض أبناء المسئولين بعيدين عن المشاركة في تلك الجرائم، بل كان بعضهم على رأسها، وخاصة تلك التي كانت تقوم بتهديد وابتزاز العوائل الغنية والتجار وتسطو على بيوتهم أو تنهب محلاتهم ودر السكن كما نشطت تجارة بيع وشراء أعضاء من جسم الإنسان أو من خلال اختطاف الأطفال والصبية أو غيرهم وانتزاع ما يحتاجون له من أعضاء ثم قتلهم ورميهم على قارعة الطريق أو دفنهم.
5. واختفت خلال فترة الحرب وما بعدها الفئة الاجتماعية الوسطى، إذ أصبح المجتمع منقسماً في الغالب الأعم بين غني متخم يرتبط بالنخبة الحاكمة ومؤسساتها المختلفة، وبين فقير معدم يعاني من تدهور مستوى معيشته وظروف حياته، حتى اضطرت كثرة من الأدباء والفنانين، وعموم المثقفين على بيع مكتباتهم وحاجياتهم المنزلية ليطعموا أنفسهم وأفراد عائلاتهم.
6. ومع وجود تشخيص سابق عن ازدواجية الشخصية لدى الفرد العراقي بشكل عام والتي شخصها وبلور أبرز جوانبها والعوامل الكامنة وراء بروزها الأستاذ الراحل الدكتور علي الوردي في مؤلفه المعروف "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، فأن الفترة التي أعقبت وصول البعث إلى السلطة وفترة الحرب العراقية – الإيرانية قد ساهمتا في تعميق وتشديد وازدهار وانتشار هذه الظاهرة وأفرزت ذهنية انتهازية والصراع والتزاحم أو التدافع الشديد بالمناكب بين أفراد المجتمع ركضاً وراء المصالح الذاتية وتفاقم الاستعداد لاستخدام العنف في البلاد، إضافة إلى اشتداده بشكل مريع يصعب تصوره لدى أجهزة القمع الحكومية. لقد خلقت الحرب أجواء مناسبة لنمو ذهنية ممارسة العنف والقوة والرغبة في الحصول على ما يعتبر حقا له بالقوة دون أي اعتبار للقوانين والمؤسسات القضائية المسئولة عن إعادة الحق إلى أصحابه.

الاجتياح العراقي للكويت 1990 (حرب الخليج الثانية)

الاسباب:

1- اتهامات متبادلة بين البلدين فقد اتهمت بغداد الكويت بقضم وسرقة اراضيها وسرقة النفط من حقل الرميلة التفطي جنوب العراق، وقد نفت الكويت هذه الاتهامات وقالت العراق هو من حاول حفر ابار النفط على اراضيها، كما اتهم العراق الكويت بأنها تغرق عمداً سوق النفط.
2- خلافات حول الحدود منذ استقلال الكويت 1961.
3- طالبت بغداد الكويت بألغاء الديون التي اقترضتها منها خلال حرب ايران، معتبرة انها دافعت بها عن هذه الدولة الخليجية ايضاً.

وعليه شن الجيش العراقي هجومه على الكويت في اب 1990 واستغرقت العملية العسكرية يومان وانتهت باستيلاء القوات العراقية على كامل الاراضي الكويتية وتشكلت برئاسة العقيد علاء حسين تحت اسم جمهورية الكويت، الا ان تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية سميت بعاصفة الصحراء اخرج العراق من الكويت. ولو ان النظام نفذ انسحابا جزئياً لممكن ان تتأجل عاصفة الصحراء الا انه اصر على البقاء.

وعلى اثر هذا الاجتياح زادت ويلات المعاناة على الشعب العراقي أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات ضد العراق تحت حالة البند السابع ، تلك السلسلة من القرارات (660-662- 665-666- 669 -670- 674-677-678) ، فقد صدر قرار (660) عام1990 وهو أول القرارات التي يصدرها المجلس ضمن الفصل السابع، وأهم ما جاء في القرار: "تقرير وجود خرق للأمن والسلم الدوليين، وأن مجلس الأمن يتصرف بموجب المواد (39 و 40) من ميثاق الأمم المتحدة، ولم يتضمن أية جزاءات". بعدها صدر القرار (661)الذي فرض عدداً من إجراءات الجزاءات تبعته قرارات أخرى، وتضمن: (منع استيراد السلع التي مصدرها العراق أو الكويت، منع تصدير السلع والمعدات إلى العراق، منع تقديم المنح المالية والاقتصادية لحكومة العراق وتشكيل لجنة مهمتها النظر في تقارير الأمين العام حول التقدم في تنفيذ القرار، و الطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم تقارير حول تنفيذها للقرار، بعد ذلك صدر القرار (686) الذي أسس لمسؤولية العراق بموجب القانون الدولي عن أية خسارة أو أضرار ناجمة عن أحداث عام 1990، ويمكن اعتبار هذا القرار هو من أهم القرارات، لانه أسس لفكرة

التعويض من خلال تحديد مسؤولية العراق عن أية خسائر، والقرارات اللاحقة أسست آلية التعويض، مثل القرار (687) والذي عد انعطافة كبيرة في مجموعة القرارات والإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن تجاه العرق والذي تضمن إلزام العراق بدفع التعويضات عن طريق لجان مختصة مثل لجنة التعويضات.

وأصبح العراق تحت طائلة عقوبات دولية اقتصادية وسياسية وعسكرية، والتي تعطي صورة واضحة عن مدى كثرة القرارات وتعقيدها، وواجه العراقيون خلال أعوام الحصار - الذي استمر حتى الغزو الأميركي للبلاد عام 2003- معاناة إنسانية كبيرة بسبب حرمان البلاد من المواد الغذائية والأدوية وأبسط وسائل التكنولوجيا، مما تسبب في وفاة مليون ونصف مليون طفل، كما تسبب في انهيار مؤسسات الدولة العراقية.